

اقتصاديات السلام . . .

عصام رفعت

جزء من مواردنا لاستثمارات التنمية الاقتصادية ، مما حقق معدلات متناسبة في زيادة الانتاج وتطويره ، والمحافظة على معدلات النمو الاقتصادي للدولة .

■ كان هدف السياسة الاقتصادية ، توجيه كل الامكانيات لخدمة المعركة ، وعلى هذا الاساس ، كانت امام الاقتصاد المصري خطوط واضحة ، تم على اساسها التنسيق بين الاهداف الاقتصادية المتعددة للدولة ، في تحقيق معدلات النمو المناسبة ، وتوفير احتياجات المعركة . وقد تم التنسيق بين هذه الاهداف حسب الموارد المتاحة في الدولة بنجاح كبير .

ان الدعم العربي لعب دورا لا يمكن تجاهله في معركة الصمود ، التي حققها الاقتصاد المصري ، فقد اسهمت الدول العربية في تمكين الاقتصاد المصري ، من ان يتجاوز كثيرا من الاختناقات التي واجهته طوال هذه السنوات .

وبالارقام . . . قبل العبور في أكتوبر ١٩٧٣ كانت صورة الاقتصاد المصري كما يلي :

القوات المسلحة ، بلغ اجنالي الانفاق على القوات المسلحة منذ عدوان ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٣ حوالي ٤٢٥٤ مليون جنيه ، ويشير هذا الرقم الى ما تحمله الاقتصاد المصري في مواجهة اغبياء المعركة ومتطلبات الانفاق العسكري ، وما قمت لهما من نظيرة لكافة احتياجاتهما ، بخلاف مثل هذا المبلغ تقريبا قيمة الخسائر والتعويضات المترتبة على العدوان خلال الفترة ذاتها ، بالإضافة الى الابطال الذين لا تقدر تضحياتهم بمال .

الانتاج والدخل القومي ، كان هدف السياسة الاقتصادية ، ان تسيير معدلات النمو الاقتصادي مع الرغبة في اخطاء متطلبات المعركة الاولوية جنبا الى جنب ، فرغم الابعاء الجسام التي القاها الانفاق العسكري على الاقتصاد المصري ، فانه لم يحرم خطة التنمية الاقتصادية من استمرارها . ونيس ابل على ذلك من متابعة ارقام الانتاج والدخل القومي واستهلاك الافراد عبر سنوات ما بعد العدوان . فقد ارتفع اجمالي الانتاج الى ٦٢٠٦ ملايين جنيه في نهاية ١٩٧٣ ، مقابل ٤٢٧٥ مليون جنيه عام ١٩٦٦ - ١٩٦٧ .

ان المتأمل في تاريخ مصر الاقتصادي ، عقب ثورة يوليو ١٩٥٢ ، لا يد ان تستوقفه نقطتان تحول بارزتين ، اولاهما عام ١٩٥٧ في اعقاب الحصار الاقتصادي المضروب من الغرب حول مصر والذي كان منطلقا نحو التخطيط الاقتصادي الجزئي ثم الشامل ، الذي ضرب بعدوان ١٩٦٧ حيث تبدأ النقطة الهامة الذاتية : لتمضي سنوات الصمود في معانيه الاقتصادية والعسكرية والسياسية ، حتى أكتوبر ١٩٧٣ ، حين تحقق العبور العسكري ، مهذا الطريق بذلك الى « عبور اقتصادي » لتأكيد وتعظيم القدرة الذاتية للاقتصاد المصري ، دخولا الى مرحلة جديدة من التحديات .

اليوم صراع الحياة والموت وان نتيجته هي : تكون او لا تكون ، وما ذكره بعد ذلك امام المجلس ايضا في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٣ ، حينما حدد خطواتنا المقبلة ، بانها الاستعداد لنشوب القتال ، مع ما يقتضيه ذلك من اجراءات لتوجيه كل شيء للمعركة . ومن ثم كان ذلك ايذانا ، لان تدخل الموازنة العامة للدولة والاقتصاد القومي ، مرحلة اكثر تقدما في فضالنا ، مرحلة اصبحت فيها المعركة وشيكة . وقد تطلبت هذه المرحلة ، اتخاذ اجراءات شاملة لتحويل الاقتصاد المصري كله الى اقتصاد حرب ، لتعويل متطلبات القوات المسلحة ، والرفاء بمتطلبات الامن القومي ، وتحويل الموازنة العامة للدولة الى موازنة حرب .

والى جانب اعباء الحرب التي اثقلت كاهل الاقتصاد المصري بين النكسة عام ١٩٦٧ والعبور عام ١٩٧٣ ، يمكن ان نضيف اليها ضياع ابار البترول [٢٠٠ مليون دولار سنويا ومناجم الفوسفات والمنجنيز ، وتوقف شركات الملاحة ، واغلاق قناة السويس ، بل ايضا امتد التأثير الى الفنادق ، فاغلقت وتوقف المد السياحي ، بل لم تكن هناك ايضا اية معونات من الشرق او الغرب ذات قيمة .

ورغم ذلك ، فان الصمود الاقتصادي خلال تلك المرحلة ، قد تحققت بفضل عدة عوامل :

■ القدرة الذاتية للاقتصاد القومي ، فقد حقق معدلات نمو تعتبر طيبة ، يتفارتتها بالظروف والابعاء التي فرضتها المعركة على مواردنا ، فقد تم تخصيص

١٠ آلاف مليون جنيه للعبور . . .

على امتداد السنوات من ١٩٦٧ حتى معركة العبور في أكتوبر ١٩٧٣ ، استطاع الاقتصاد المصري ، ان يخوض معركة من اكبر معارك الصمود ، تحمل فيها الشعب المصري نصيبا من التضحيات الكبيرة كلفتنا اكثر من ١٠ آلاف مليون جنيه ، انفتحت على القوات المسلحة والتنمية في وقت واحد ، حتى يحتفظ الاقتصاد المصري بصموده وتوازنه . واذا وضعنا الاقتصاد المصري تحت الضوء ابان تلك الفترة ، فانه يمكن النظر اليه من خلال المراحل التالية :

■ مرحلة الصمود : وهي التي بدانا فيها اعادة بناء قواتنا المسلحة ، والتي امكنا في نهايتها ، ان نرد ضربات العمق التي وجهتها لها اسرائيل . وفي مرحلة بذلت فيها ايضا جهود سياسية ، ابتداء من قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الى المبادرات ومساعي السلام المختلفة . التي كان اخرها المساعي التي بذلها السفيران جونار يارنج .

■ مرحلة اعداد الدولة للمواجهة الشاملة مع العدو ، وقد اقتضت البدء في تعبئة الموارد والطاقت ، من اجل توفير كل متطلبات القوات المسلحة ، وان تكون للاستثمارات التي تخدم المعركة الاولوية على غيرها .

■ مرحلة اعداد لشبوب القتال ، وقد بدأت بعدما أعلن الرئيس السادات أمام مجلس الشعب في جلسة افتتاح دورة انعقاد المجلس في ١٥ أكتوبر ١٩٧٣ أي قبل المعركة بعام كامل [« اننا نخوض

••• مرحلة جديدة من التحديات

أى بزيادة قدرها ١٨٢١ مليون جنيه ، بنسبة ٤٠ في المائة . كما أن الدخل القومي قد زاد الى ٢٠٧٨٨ مليون جنيه ، مقابل ٢١٨٠٠ مليون جنيه ، بنسبة ٤٠ في المائة أيضا . كما زاد الاستهلاك الفردى فبلغ ٢٢٥٤ مليون جنيه ، مقابل ١٦٢٢ مليون جنيه .

الاستثمار : وفى الوقت نفسه ، استمر تنظيم القدرة الانتجية للاقتصاد المصرى ، بهدف تمكينه من تعويض النقص الذى حدث نتيجة اغلاق قناة السويس ، والتوقف الكلى والجزئى لغديد من الصناعات التى كانت قائمة فى المنطقة ، ولم يكن ذلك ممكنا الا بتخصيص قدر مناسب من الاستثمارات ، بلغت ١٨٤٦ مليون جنيه فى سنوات الصمود الست . ولقد أسهم الشعب المصرى بالدور الاكبر فى تمويل هذه الاستثمارات من المخزونات المحلية .

وواقع الأمر ، اننا لا بد ان نسجل هنا انه اذا كان الاقتصاد المصرى قد أنهكته عملية الحشد الهيضة التى استغرقت سنوات ست اعدادا للحرب ، والتي تحمل عبثها بصورة كاملة ، الا انه ظل صامدا بخشونة مشرفة على مدى تلك السنوات ، وكانت وفاته رصيد ثقة فى مصر والامة العربية كلها ، وكان للسياسة المالية والاقتصادية الحازمة التى اتبعت فى تلك الفترة ، اثرها الكبير فى الوصول الى هذه النتيجة .

تحديات ما بعد المعركة

بعد حرب اكتوبر ، اتجهت السياسة الاقتصادية المصرية الى تنمية الاقتصاد المصرى . وقد بدأت هذه المرحلة ، مع مطلع عام ١٩٧٤ ، حيث وضعت الدولة يدها على الضعاب التى تراجعت الاقتصاد المصرى ، وتحددت أسس ومعالج السياسة الاقتصادية الجديدة فى العبور الاقتصادى والانفتاح الاقتصادى .

اما عن التحديات الاقتصادية التى واجهت مصر غداة حرب اكتوبر ١٩٧٣ لعملا عما خلفته الحرب من انهاك لقوانا الاقتصادية ، ففى مقدمتها ما اثاره الرفاق النزولى بين الشرق والغرب من مشكلات ، اشتغلنا الامر اخذها فى الاعتبار عند بناء اقتصادنا ، وتمثلت هذه المشكلات فى أسلوب استخدام الاموال بعد تزايد

الاهتمام بالعملة الصعبة فى دول الكتلة الشرقية ، واخذات التزاوج بين التكنولوجيا فى الشرق والغرب ، وذلك بهدف ترشيد انتاج السلع والاستهلاك ، وتحقيق المنافسة فى الاسواق العالمية شرقا وغربا . وايضا ثمة مشكلة اخرى تشمل فى تكاليف تعمير منطقة القناة ، واعادة اصلاح مرافق الدولة الاساسية والتى تبلغ حوالى ٢٠٠٠ مليون جنيه ، بالاضافة الى اعادة تسيير الملاحة فى قناة السويس والتى قنرت تكاليفها بمبلغ ٥٨٥ مليون جنيه ، كما ان هناك تحديات واعباء خارجية ، فالاقتصاد المصرى لم يكن بمعزل عن الاقتصاد العالمى ، اذ انعكست عليه اثار موجات التضخم العالمية ، كما القى عليه الركود العالمى ظللا ، ربما زاد من امتدادها ما يعانى الانتاج المحلى فى بعض المجالات من صعاب .

ومن ثم فقد لقت هذه المصاعب اعباء على الاقتصاد القومى ، وضغوطا على ميزان المدفوعات ، لذلك روعى فى الموازنة العامة لسنة ١٩٧٤ ، وهى اول



١٢٢٢

موازنة عامة عقب حرب اكتوبر ، انها قد وضعت على اساس : يد تطفى وتحرر ، ويد تنتج وتعمر ، على حد تعبير الدكتور عبد العزيز حجازى نائب رئيس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد آنذاك ، ابان عرضه للاطار العام للموازنة امام مجلس الشعب . وقد بلغ حجم هذه الموازنة التى اطلقت عليها موازنة : التضحية والافئ ، ٤١٨٧ مليون جنيه ، مقابل ٢٢٢٣ مليون جنيه فى عام ١٩٧٣ بزيادة قدرها ٩٥٤ مليون جنيه . وقد روعى فى اعدادها ، الالتزام بعدة اسس ابرزها وكيزتان :

١ - استمرار التعبئة الشاملة للمكانيات القومية المصرية لخدمة معركة المستقبل ، وتحرير الارض ، وتعبئة الطاقة الانتاجية المتاحة للانتاج الحربى ، والوفاء باحتياجات القوات المسلحة .

٢ - تخصيص ٥٢٠ مليون جنيه لمشروعات التنمية ، مقابل ٢٨٢ مليون جنيه عام ١٩٧٢ لزيادة القدرة الانتاجية ، واستكمال المشروعات التى بدأ تنفيذها ، بالاضافة الى المشروعات الجديدة كحفظ انايب البترول ، وباقى المشروعات التى تخدم استراتيجية المعركة .

معالم السياسة الاقتصادية الجديدة . وقد انتهجت مصر سياسة اقتصادية جديدة فى اعقاب حرب ١٩٧٣ كانت ابرز معالمها ما يلى :

١ - توفير متطلبات الجماهير وتطلعاتهم ، المتمثلة فى مشروعات التشييد والاستكان والمرافق والخدمات والتنمية الاقتصادية ، الصناعية والزراعية .

٢ - التركيز على الصناعات الاساسية مثل الاسمنت والاسمدة والغزل والنسيج .

٣ - تحرير التجارة الخارجية من القيود المفروضة عليها ، وكذلك تحرير النقد من كل القيود .

٤ - دخول مصر الى السوق الاوروبية المشتركة تصديرا ، وهى سوق مفتوحة للسلع المتقدمة ، مما يتطلب تطوير السلع التقليدية وغير التقليدية .

٥ - الاهتمام بالتصنيع الزراعى ، وزيادة حجم الصادرات بتطوير عتلة الصناعات ، والتحول من ناقلات حائكيات وآلات صناعية الى مئىى مضائق كاملة الصبرة المصرية .

٦ - تطهير الاقتصاد المصرى من الشوائب ، وعلاج أى نوع من الخلل كتصفية المشروعات الخاسرة ، وفتح المشروعات الراجعة لتحقيق التنمية .

٧ - لا تصفية للقطاع الغام ، بتلى الاستفادة من لوائحه وتعملينها ، فقد حقق القطاع العام نصيبه فى مرحلة الضمرد ، فبلغ رأسماله ٧٠٠٠ مليون جنيه ، وحقق انتاجه فائضا سنويا قيمته





٥٠٠ مليون جنيه ، ومكن الدولتين اتفاق
٨٠٠ مليون جنيه على الخدمات .
ورقة أكتوبر . . والعبور الى التقدم
من حيث الاطار العام ، فقد تبلورت
خلاصة المبادئ والدروس المستفادة من
التجربة ومن متطلبات الحياة والظروف
الاقتصادية والاجتماعية في مصر ، في
وثيقة ؟ ورقة أكتوبر ، التي اعدها الرئيس
السادات في ١٨ ابريل ١٩٧٤ . وتتلخص
المبادئ الاقتصادية التي تضمنتها في ثلاثة
اسس هي : الاشتراكية ، والتنمية ،
والانفتاح .

وتوضع قراءة ورقة أكتوبر ، ذلك
الاهتمام الخاص والتركيز الملحوظ على
التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال
المرحلة المقبلة . وقد خصصت ورقة أكتوبر
أحد فصولها الأربعة - بل أكبر فصولها -
لهذه القضية الحيوية ، الأمر الذي يعطى
الكثير من الدلالات والمؤشرات التي ترسم
طبيعة وخطوط المرحلة القادمة .
ومن ثم أصبحت المهمة الرئيسية للوزارة
التي تولت مسئولية العمل الوطنى في
أعقاب صدور ورقة أكتوبر ، إعادة
الاقتصاد المصرى الى حجمه الطبيعى .
بناء على الهدفين الاستراتيجيين اللذين
حددتها بوضوح ورقة أكتوبر ، وهما :
التحرير ، والتعمير .

وفي هذا الاطار وركائزه الاقتصادية
جاء كل ما صدر عن الحكومة من بيانات ،
أو اتخذ من اجراءات في المجالات
الاقتصادية خلال عام ١٩٧٤ ، وفي
الشهور الاولى من عام ١٩٧٥ .
**ففي مجال التنمية الاقتصادية اعدت
خطة انتقالية | خطة العبور الإقتصادي |**
على مرحلتين : الاولى تغطى النصف
الثانى من عام ١٩٧٤ ، وتشمل اعتمادات
إضافية تزيد على ٢٠٠ مليون جنيه ، فوق
ما سبق اعتماده في الموازنة الاستثمارية
لذلك العام . وتغطى المرحلة الثانية ،
الجالات الاستثمارية التي يتطلبها تحقيق
اهداف التنمية لعام ١٩٧٥ ، والتي قدرت
تكلفتها الاجمالية بمقدار ١٢٢٢ مليون
جنيه .

وفي مجال الالتزام بالمبادئ
الاشتراكية ، عُد للقطاع العام أن يضطلع
بنسبة ٩١.٥ في المائة من استثمارات
التنمية لعام ١٩٧٥ ، كما تقرر رفع الحدود
الدنيا للأجور والمعاشات . وتناجيل اقساط
بعض الديون ، واعفاء دوى الدخول
المحدودة من بعض الضرائب . وتحمل
الحكومة نصيبا متزايدا من تكلفة السلع
النموينية الرئيسية ، خاصة القمح
والدقيق والسكر .

وفي مجال الانفتاح الاقتصادي ، صدر
القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار
راس المال العربى والاجنبى والمناطق

الحررة ، كما صدرت لائحته التنفيذية ،
ولعله مما يدخل في مجال الانفتاح
الاقتصادى من جهة ، دعم موارد النقد
الاجنبى من ناحية أخرى ، وما قرره
الرئيس السادات من اعادة فتح قناة
السويس لخدمة الملاحة الدولية .

التحرك الاقتصادي فى أخطر عمام
واذا انتقلنا من الاطار العام ، الى مزيد
من التفاصيل حول حركة الاقتصاد المصرى
عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، فاننا يمكن ،
بتركيز أكبر ، تناول عدد من النقاط
الاساسية هي :

■ **حركة الانتاج فى الاقتصاد
المصرى** ، وبصفة خاصة مقارنة بعام ١٩٧٣
بما بعده ، حيث نشط التحرك الاقتصادي
المصرى ، ونجح فى الحصول على موارد
من النقد الاجنبى ، ومن ثم اعطاء
القطاعات دفعت من العملات الصعبة ،
ساعدت على تشغيل الطاقات المعطلة وزيادة
الانتاج .

■ **ارتفاع القدرة على الاستثمار .**
■ **الانفتاح الاقتصادي** ، بما يعنيه
سواء من استقطاب راس المال العربى
والاجنبى ، أو الاتفاقيات الاقتصادية
الثنائية ، أو فتح قناة السويس ، أو
الاتفاقيات البترولية .

■ **مركز ميزان المدفوعات والتجارة
الخارجية لمصر** .
وكل من هذه النقاط تستحق وقفة
للدراسة والتحليل .

فمن ناحية ، تجدر الاشارة الى أن خطة
عام ١٩٧٣ كانت تعتبر وقت اصدارها ،
خطة السنة الاولى من خطة عشرية ويقدر
أن تبلغ استثمارات ٥٠٠ مليون جنيه ،
وتستهدف رفع الدخل القومى بأسعار عام
١٩٧٢ بنحو ٦.٢ في المائة ، ونمو
الاستهلاك العائلى بنسبة ٤.٩ في المائة .
والاستهلاك الجماعى بمعدل ١.٠ في المائة ،
وتشغيل ١٩٢ ألف عامل . فى ٢٨ فبراير
١٩٧٣ فوض مجلس الشعب رئيس
الجمهورية ، فى نقل اية مبالغ من
الاعتمادات الى موازنة صندوق
الطوارئ ، وبمقتضى هذا التفويض
صدر قرار بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٣ فى
٣ مارس ١٩٧٣ ويقضى بزيادة اعانة
صندوق الطوارئ بمبلغ ٦٥ مليون جنيه
يتضمن تمويلها خفض الاستخدامات
الاستثمارية بمبلغ ٥٠ مليون جنيه .

وقد بلغت الاستثمارات المنفذة خلال عام
١٩٧١ حوالى ٤٦٥ مليون جنيه ، فهى لم
تبتعد كثيرا عن الرقم المستهدف ، ومع ذلك
فقد تآثر تنفيذ الخطة بارتفاع اسعار كثير
من السلع الاساسية فى الاسواق العالمية ،
ثم بحرب أكتوبر ، ومن ثم بلغ معدل نمو
الدخل المحلى الاجمالى ٣.٥ فى المائة فقط
فى عام ١٩٧٣ | بأسعار عام ١٩٧٢
فى حين كان المستهدف ان يبلغ ٦.٢ فى

انسياب رأس المال الخارجى الى مصر

أكتوبر ١٩٧٣ - يناير ١٩٧٥

(بالمليون دولار)

الدولة	مشروعات محددة	غير مشروط	الجملة
السعودية	٦٦١	٤٧٥	١١٣٦
الكويت	٨١٥	٣٣	٨٤٨
إيران	٤٨٠	٢٠٠	٦٨٠
الولايات المتحدة	١٧٠	١٥٧	٣٢٧
الإمارات العربية	٢٤٠	١٨	٢٥٨
اليابان	١٩٠	٥٠	٢٤٠
ألمانيا الغربية	١٠٤.٥	١٠٠	٢٠٤.٥
البنك الدولى	١٢٠	٧٠	١٩٠
الاتحاد السوفيتى	١٦٠	-	١٦٠
قطر	٩٢.٥	١٠	١٠٢.٥
رومانيا	١٠٠	-	١٠٠
فرنسا	٤٢	٥٣	٩٥
صندوق النقد الدولى	-	٤٠	٤٠
الأمم المتحدة	٢٨	-	٢٨
السلطة المتحدة	٧	١	٨
الدنمرك	-	١	١
هولندا	-	٦	٦
الجملة	٣٢١٠	١٢٣٠	٤٤٤٠

■ مع السعودية |

- انشاء شركة تعميم سعودية مصرية *
- تأسيس شركة استثمارات صناعية مشتركة *
- تحويل فروع بنك القاهرة في السعودية الى بنك سعودي

- منح مصر فرضا قيمته ١٦١ مليون دولار ، للاسهام في تمويل مشروعات فتح قناة السويس ، وتطوير السكك الحديدية ، وحالج القطن ، وتطوير المواصلات النليفونية ، وهي المشروعات التي وافق البنك الدولي للانضمام والتعمير على الاسهام في تمويلها |

■ مع ابو ظبي |

- اسهام ابو ظبي في مشروعات الاسكان التي سنقام في مصر خلال السنوات الثلاث القادمة :

- انشاء شركة مشتركة للاستثمار *
- الاسهام في تدعيم هيئة قناة السويس
- انشاء فرع في القاهرة لبنك ابو ظبي الوطني *

- بلغ حجم اسهام ابو ظبي لمصر ٢٥٨ مليون دولار

■ مع قطر |

- الاسهام في مشروع اعادة فتح قناة السويس *

- انشاء شركة استثمار مشتركة *

- الاسهام في بناء مستشفى الجمعية الخيرية الاسلامية الجديدة بالعجوزة

- بلغ حجم الاتفاق ١٠٢ مليون دولار *

■ مع الكويت |

- انشاء شركة لاستغلال وتصنيع وتسويق اسماك بحيرة ناصر

- انشاء شركة مشتركة لانتاج الاسمنت بغرض التصدير

- انشاء شركة مشتركة للتنمية العقارية والتعمير *

- انشاء شركة للنقل البحري

- تمويل احتياجات مشروع لوديات ابو طرطور *

- تمويل صندوق التنمية الكويتي لعدد من المشروعات *

- المشاركة في انشاء مصنع للورق *

وابرز ما انتهت اليه الجولة من التحرك الاقتصادي الخارجي المصري ، استعادة الثقة في الاقتصاد المصري ، واستمرار تدفق الاموال والخبرات ، واقامة مؤسسات ثابتة تختلف عن اي اشكال اخرى للتعاون . سواء كانت مشروعات مباشرة ، او اسهامات ، او مشروعات عن طريق القروض *

ويمكننا اعطاء صورة دقيقة لتدفق راس المال الخارجي على مصر خلال الخمسة عشر شهرا التي برات من اكتوبر ١٩٧٣ وحتى يناير ١٩٧٥ ، فقد تلقت مصر خلالها ما يزيد على ٤٤ بلايين دولار ، اتخذت اشكال استئمان وقروض ومعونات وذلك على النحو التالي الموضح بالجدول السابق *

وتجدر الاشارة هنا الى الملاحظات التالية :

ان حرب اكتوبر دت التي خلق ثقة وقدرة على اجتذاب رؤوس الاموال العربية والاجنبية الى مصر ، وربط السوق المحلية بالسوق

الموضحة بالجدول السابق *

وتجدر الاشارة هنا الى الملاحظات التالية :

ان حرب اكتوبر دت التي خلق ثقة وقدرة على اجتذاب رؤوس الاموال العربية والاجنبية الى مصر ، وربط السوق المحلية بالسوق

الموضحة بالجدول السابق *

وتجدر الاشارة هنا الى الملاحظات التالية :

ان حرب اكتوبر دت التي خلق ثقة وقدرة على اجتذاب رؤوس الاموال العربية والاجنبية الى مصر ، وربط السوق المحلية بالسوق

الموضحة بالجدول السابق *

الموضحة بالجدول السابق *

الموضحة بالجدول السابق *

الموضحة بالجدول السابق *

الموضحة بالجدول السابق *

الموضحة بالجدول السابق *

الموضحة بالجدول السابق *

الموضحة بالجدول السابق *

بزيادة قدرها ١٥ في المائة عن العام السابق ، ويرجع ذلك الى زيادة الاستثمارات المخصصة .

ورغم الصعاب العديدة ، الداخلية والخارجية ، التي واجهت مخططي السياسة الاقتصادية عقب حرب اكتوبر ، الا ان الدولة اعتمدت مبلغ ٦٤٢ مليون جنيه ، لمواجهة اعباء ارتفاع الاسعار لدعم السعر الرئيسية .

اما عن ارتفاع فدره الاقتصاد المصري على الاستثمارات ، فيكنى الاشارة الى ان حجم استثمارات التنمية في عام ١٩٦٦ - ١٩٦٧ بلغ ٢٥٩ مليون جنيه ، وانخفض بعد حرب ١٩٦٧ الى ٢٩٢ مليون جنيه ، ثم ارتفع الى ٢٥٥ مليون جنيه عام ١٩٧٠ ، ووصل الى ٤٩٥ مليون جنيه عام ١٩٧٣ ، ترتفع الى ١٢٢٢ مليون جنيه عام ١٩٧٥ .

وفي مجال الانفتاح الاقتصادي ، وعلى ضوء التطورات التي طرأت على الاوضاع الاقتصادية العالمية ، وتمشيا مع سياسة الانفتاح ، ولتهيئة المناخ المناسب لانجاحها ، تم الغاء القرار بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بشأن استثمار راس المال

العربي والاجنبي ، وصدر بدلا منه القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ . وحتى آخر عام ١٩٧٤ كان قد قدم الى هيئة استثمار راس

المال العربي والاجنبي ٥٥٢ مشروعا ، تمت الموافقة على ١٩٦ مشروعا ، يبلغ رأسمالها

١١٠٢ مليون جنيه ، منها ١٠٢٩ مليون جنيه باعتمالات الاجنبية ومن ناحية اخرى ،

فانه لأول مرة في تاريخ مصر ، بل في تاريخ الدول العربية ، وقعت مصر ٢٤

اتفاقية بترولية ، في فترة لا تتجاوز ١٨ شهرا بدأت في مارس ١٩٧٣ ، الامر الذي

يدل على اهمية الاحتمالات البترولية المشجعة للبحث عن البترول في الاراضي

المصرية . وتغطي هذه الاتفاقيات حوالي نصف مساحة المنطقة التي يحتمل وجود

البترول فيها في مصر . وتعمدت الشركات بموجبها ، بانفاق ٥٢١ مليون دولار خلال

فترة متوسطها ٨ سنوات ، بواقع ٦٦ مليون دولار سنويا *

فيما يتعلق بالتحرك الاقتصادي الخارجي ، فقد تحركت مصر عقب اكتوبر ١٩٧٣ بوجه خاص حركة واعية في دعم

علاقتها الاقتصادية مع الدول العربية والعالم الخارجي ، فقد تم توقيع اتفاقية

مصرية - ايرانية يبلغ حجمها ١٠٠٠ مليون دولار وجاري حاليًا تنفيذ المشروعات التي

اتفق عليها في اطارها ، وفي مقدمتها بنك مصر - ايسران ، ومشروع الغزل

والنسيج ، وغيرهما . وقد اسفر التحرك الاقتصادي الذي اجراه الدكتور عبد العزيز

حجازي رئيس وزراء مصر في نوفمبر ١٩٧٤ في منطقة الخليج العربي

والسعودية ، عن قيام عدة مشروعات مشتركة مع السعودية ودولة الامارات

العربية وقطر والكويت على النحو التالي :

المائة ، فقد بلغ ذلك الدخل ٣٠٦١ مليون جنيه ، مقابل ٢٩٥٧ مليون جنيه عام ١٩٧٢ ، اي بزيادة قدرها ١.٤ ملايين جنيه ، ويقدر متوسط نصيب الفرد بمبلغ ٨٢٦٦ جنيه ، مقابل ٨٦٦٦ جنيه عام ١٩٧٢ ، اي بزيادة قدرها ١٢ في المائة *

وبعد ان اكدت « ورقة اكتوبر » الاهمية القصوى للتنمية ، تقرر ان يجرى الاقتصاد القومي خلال الربع الاخير من هذا القرن ، وفق خطط خمسية ، تبدأ من عام ١٩٧٦ وتشتمل على خطط سنوية بما يكفل لها مزيدا من المرونة ، كما تقرر تغطية النصف الثاني من عام ١٩٧٤ ، وكذلك عام ١٩٧٥ بأكمله ، بخطة انتقالية ، تساعد على تهيئة قاعدة الانطلاق للخطط الخمسية *

وبالنسبة للنصف الثاني من عام ١٩٧٤ ، تقرر اعتمادات استثمارية

اضافية بلغت قيمتها ١٤٢ مليون جنيه ، منها ١٠٦٢٣ ملايين جنيه لوزارة الاسكان

والتعمير وحدها ، لمواجهة اعباء التعمير ، خاصة في منطقة القناة . ويقدر ان يبلغ

الناتج المحلي لذلك العام ٣٦٢٠ مليون جنيه بالاسعار الجارية *

اما عن خطة عام ١٩٧٥ فيبلغ الحجم الاجمالي للاستثمارات بها ما يزيد على الف

مليون جنيه ، ٢٢١٢٢٣ ، مليون جنيه ، ويحصل قطاع النقل والمواصلات والتخزين

وقناة السويس على ٢٩٢ مليون جنيه ، بنسبة ٢٤ في المائة ، ثم قطاع الصناعة

والتعدين ، على مبلغ ٢٢٧ مليون جنيه ، بنسبة ١٩ في المائة ، ثم قطاع

الاسكان ١٦٢٢٣ مليون جنيه ، بنسبة ١٤ في المائة ، ثم قطاع البترول ، مبلغ

٨٢٢ مليون جنيه ، بنسبة ٧ في المائة ، وهو ما يوضح الاولويات التي

تقتضيها ظروف التعمير ، واستعادة الاوضاع الطبيعية من ناحية ، وارساء

قواعد اطلاق التنمية الاقتصادية في الوقت ذاته من ناحية اخرى .

وتستهدف خطة عام ١٩٧٥ الارتفاع بالناتج المحلي الى ٤٠٠٨٠٥ ملايين جنيه

بالاسعار الجارية او ٣٧٥٧٢ مليون جنيه باسعار عام ١٩٧٣ ، اي بزيادة معدلها

١٠ في المائة بالاسعار الجارية و ٩ في المائة بالاسعار الثابتة عن عام ١٩٧٤ *

ويمقارنة هذا المعدل بما تحقق فعلا عام ١٩٧٣ والذي بلغ ٣ في المائة : بينما

كان المستهدف ٦ في المائة يتضح لنا مدى نجاح التحرك الاقتصادي المصري في

اعقاب حرب اكتوبر : في توفير النقد الاجنبي اللازم لتشغيل الطاقات المعاملة

بالصناعة *

وقد بلغت قيمة الانتاج الصناعي في عام ١٩٧٤ بالاسعار الجارية نحو ١٨٨٢ مليون

جنيه ، مقابل ١٦٥٧ مليون جنيه في العام السابق ، بنسبة زيادة قدرها ١٢ في

المائة . ويبلغ نصيب القطاع العام من هذا الانتاج حوالي ١٤٠٨ ملايين جنيه ، اي